الملخص التنفيذي لراصد حول

أداء مجلس النواب السابع عشر

2016 - 2013

يصدر ضمن جهود مركز الحياة و راصد

فريق إعداد التقرير

الدكتور عامر بني عامر

مدير عام مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني/راصد

أ. عمرو النوايسة

مدير برنامج راصد

أ. ديما الخرابشة　　أ. ضياء المبيضين　　أ. سامي غنة جق

الصحفي مصطفى الريالات

التصميم والإخراج الفني

كمال قاسم

© جميع الحقوق محفوظة لمركز الحياة لتنمية المجتمع المدني/راصد 2016

المحتويات

مقدمـــة	٥
راصد لمراقبـة أداء البرلمـان	٧
مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني – «راصـد»	٨
منهجية عمل راصد	٩
الباب الأول: تقارير راصد خلال المجلس النيابي السابع عشر	١٠
الباب الثاني: الأنشطة التعاونية مع المجلس النيابي السابع عشر	١٢
الباب الثالث: شركاء راصد	١٤
الباب الرابع: ملخص جلسات المجلس النيابي السابع عشر	١٦
الباب الخامس: إلتزام النواب بحضور جلسات مجلس النيابي السابع عشر	١٨
الباب السادس: الأداء الرقابي لمجلس النواب السابع عشر	٢٤
الباب السابع: الأداء التشريعي لمجلس النيابي السابع عشر	٤٠
الباب الثامن: أداء السيدات النواب في المجلس النيابي السابع عشر	٤٤

مقدمـــــــة

يتبوأ مجلس النواب في الدولة أهمية كبرى تتمثل في سن التشريعات التي تنتهجها الدولة والتي يكون لها الأثر الأكبر في تطورها أو تراجعها، إضافة إلى مراقبة الأداء الحكومي الذي يعمل على تطبيق هذه التشريعات، كما أن مجلس النواب يمثل مرتكزاً أساسياً من مرتكزات العملية الديمقراطية وصمام الأمان لها.

يؤمن مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني «راصد» بأهمية هذه المؤسسة في التشريع والرقابة والتمثيل الشعبي، كما يؤمن بأنه على مؤسسات المجتمع المدني أن تقدم ما تستطيع من جهود وخبرات للمساهمة في تطوير أداء وفاعلية هذه المؤسسة، حيث يتمثل أحد أهم هذه الجهود بتقديم تقييم موضوعي وبنّاء لأداء أعضاء مجلس النواب وتقديم توصيات واقعية وذات ارتباط مباشر للمساهمة في رفع أدائهم وتقريب المسافة بينهم وبين جمهور الناخبين بهدف طرح أولويات وهموم الناخبين تحت قبة البرلمان ومراعاة ذلك عند ممارسة النواب لأدوار التشريع والرقابة.

لذا بادر فريق «راصد» إلى إعداد هذا التقرير والذي يهدف من خلاله إلى إطلاع الجمهور على نشاطات المجلس النيابي السابع عشر خلال مدته التي بدأت بـ 2013/1/29 ولغاية 2016/5/29، وذلك بهدف تعزيز الرقابة الشعبية على أداء أعضاء مؤسسة التمثيل الديمقراطي، إضافة إلى تحسين أداء المجلس عبر التفاعل الإيجابي معه، وتشجيع مؤسسات المجتمع المدني والمجتمع المحلي على خلق آليات رصد وتتبع لأداء ممثليهم في البرلمان، وهذا بدوره سينعكس على أداء النواب مستقبلاً بتحفيزهم على القيام بدورهم الرقابي والتشريعي لا سيما فيما يتعلق بعملية الإصلاح بكافة محاورها، كما تحفز مثل هذه التقارير النائب على الموائمة بين الخطاب الذي يتبناه في حملته الانتخابية والتطبيق الفعلي تحت قبة البرلمان لا سيما وأن الأردن سيشهد انتخابات برلمانية في العام 2016، إضافة إلى أن هذه التقارير تساهم في تعزيز ورفع مستوى التشاركية ما بين المواطن والنائب من خلال خلق آليات تواصل مستدامة، وتكريس مبادئ الشفافية والنزاهة والحكم الرشيد.

ويتضمن هذا التقرير ثمانية أبواب بمجموعها أبرز مؤشرات الأداء النيابي على الصعيدين الكمي والنوعي، كما ويتضمن التقرير بطاقات تقييم الأداء الفردي للنواب، وهي من أهم آليات تقييم أداء المجالس المنتخبة المستوحاه من مجموعة الممارسات الفضلى في مجال الديمقراطية التمثيلية، إلا أن هذا التطبيق ما زال في مراحله الأولى في الدول العربية.

وتشكل مجموعة بطاقات تقييم الأداء النيابي في هذا التقرير الجيل الرابع من هذه الممارسة، حيث أصدر راصد الجيل الأول من بطاقات التقييم عند انتهاء الدورة غير العادية الأولى من عمر المجلس وصدر الجيل الثاني من بطاقات التقييم عند انتهاء الدورة العادية الأولى وصدر الجيل الثالث منها عند انتهاء الدورة العادية الثالث, وقد تم تطوير منهجية التقييم بالتشاور مع مجموعة من المختصين الأكاديميين والإحصائيين والخبراء الدوليين للوصول لدرجة أعمق من التحليلات النوعية لأداء النواب في مختلف أدوارهم التشريعية والرقابية والتمثيلية.

ويأمل مركز الحياة «راصد» أن يعمل هذا التقرير على تشكيل مرجعية تقييميّة بنّاءة بالنسبة لأعضاء مجلس النواب الخاضعين للتقييم بهدف إطلاع القواعد الانتخابية على أداء ممثليهم خلال المجلس النيابي السابع عشر.

راصد لمراقبة أداء البرلمان

يؤمن مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني أن نتائج راصد ستبقى في أذهان المواطنين الأردنيين أثناء تصويتهم في الانتخابات النيابية القادمة للمجلس الثامن عشر.

راصد لمراقبة أداء البرلمان هو أحد برامج مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني الرامية إلى تعزيز العمل الديمقراطي في الأردن من خلال دعم المشاركة السياسية وتطوير العملية الانتخابية بالإضافة إلى رفع أداء المجالس المنتخبة عن طريق تفعيل المساءلة الاجتماعية على أداء الممثلين البرلمانيين وصولاً لدرجة أعلى من التناغم ما بين الأداء التمثيلي والتطلعات الشعبية والاحتياجات التنموية.

ويتوزع برنامج "راصد البرلمان" المتعلق بمراقبة وتقييم أداء مجلس النواب على ثلاثة محاور رئيسية:

المحور الأول: يتعلق برصد أداء البرلمان الأردني بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات القياسية، وتتضمن هذه العملية: حضور الجلسات البرلمانية واجتماعات اللجان وعقد مجموعة من اللقاءات مع أعضاء البرلمان لمناقشة مبادراتهم وأنشطتهم وعقد مجموعة من اللقاءات مع مسؤولي الحكومة لمناقشة ردة فعل الحكومة اتجاه هذه المبادرات والأنشطة، ومتابعة وعود النواب وتوجهاتهم ومدى انسجامها مع مواقفهم داخل البرلمان.

المحور الثاني: فيتعلق بتنظيم استطلاعات دورية للرأي، حيث تهدف هذه الاستطلاعات إلى استفتاء الرأي العام حول أداء البرلمان الأردني أو حول قضايا وقوانين يناقشها النواب أو استطلاع آراء النواب حول عدد من القضايا التي يعمل عليها المجلس حيث يتم تحليل نتائج هذه الاستطلاعات من قبل فريق مختص وإصدارها ضمن تقارير دورية.

المحور الثالث: بتنظيم مجموعة من الجلسات الحوارية بين النواب والمجتمعات المحلية في جميع محافظات المملكة مما يؤدي إلى نقل آراء وهموم أبناء هذه المجتمعات إلى النواب، وإطلاع أبناء المجتمعات المحلية على ما يدور داخل مجلس النواب، كما يتضمن هذا المحور تنظيم مجموعة من الموائد المستديرة في جميع أنحاء المملكة بين النواب والمجموعات ذات الاهتمامات الخاصة والتي تمثل مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب السياسية والمؤسسات التي تعنى بالمرأة والمؤسسات التي تعنى بالشباب، وتضم هذه المؤسسات شريحة كبرى من الأردنيين المعنيين بالكثير من التشريعات والسياسات العامة، كما تعنى هذه المؤسسات بتعزيز الحقوق لأعضائها، مما يؤدي إلى فهم واستجابة أفضل من قبل أعضاء البرلمان لحقوق أعضاء هذه المؤسسات، كما يؤدي إلى مناقشة أعمق لما يجري تحت قبة البرلمان من قرارات وتشريعات من وجهة نظر هذه المجموعات وكسب التأييد لآرائها.

ويهدف برنامج "راصد البرلمان" إلى تعزيز مشاركة المواطن الأردني في الانتخابات النيابية القادمة بحيث تكون هذه المشاركة صحيحة ومبنية على برامج المرشحين وزيادة عدد الناخبين يمثل نتيجةً غير مباشرة لمراقبة أداء البرلمان، حيث تساهم عملية الرصد في تفعيل ممارسة مجلس النواب لأدواره الرقابية والتشريعية والتمثيلية، بالإضافة إلى تمكين القواعد الانتخابية من بناء تقييمات موضوعية وعلمية حول أداء ممثليهم، مما سينعكس إيجاباً على سلوكهم التصويتي مستقبلاً.

مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني - «راصد»

مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني هو مؤسسة مجتمع مدني أردنية مستقلة وغير حكومية وغير ربحية تأسست في أيار 2006 بجهود مجموعة من الشباب الأردني الناشط في المجتمع المدني، ويسعى مركز الحياة إلى المساهمة في تنمية الحياة السياسية في الأردن ضمن إطار مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون، ونشر الوعي اللازم لدى أفراد المجتمع المحلي بقيم المجتمع المدني التي تقوم على أساس العدل والمساواة والحرية والديمقراطية وتقبل الآخر وسيادة القانون.

يؤمن مركز الحياة بأن التنمية يجب أن تشمل الأطراف كما هي في المركز لذا يعمل على تنفيذ العديد من المشاريع والأنشطة في المناطق الأقل حظاً في التنمية مع التركيز على مشاركة كلا الجنسين في هذه الأنشطة، إضافة إلى إنشاء شبكة محلية تضم مجموعة من مؤسسات المجتمع المدني وفروع المركز التي تنتشر في الكرك وعمان واربد، كما يؤمن المركز بضرورة العمل على الصعيد العربي والدولي، لذا انضم المركز إلى عضوية العديد من الشبكات الدولية، وأسس شراكات مع مؤسسات مجتمع مدني في الأردن، كما ساهم في إنشاء مؤسستين شقيقتين تحت اسم مركز الحياة في مدينة نابلس في فلسطين في العام2009، ومركز الحياة في مدينة الرباط في المغرب عام 2014.

ويهدف مركز الحياة إلى تعزيز الإصلاح الانتخابي في الأردن، وتطوير أداء المجالس المنتخبة من خلال المساهمة في تعزيز المحاسبة والشفافية وسيادة القانون في إطار عملها، وتعزيز المشاركة العامة في الحياة السياسية، ودعم الشباب المدافع عن حقوق الإنسان والناشط سياسياً وحماية حقهم في التعبير عن الرأي، إضافة إلى تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني في تنمية الحياة السياسية في الأردن.

ولتنفيذ هذه الأهداف يعمل المركز ضمن خمسة برامج رئيسية:

1. برنامج راصد: مراقبة الانتخابات وأداء المجالس المنتخبة والأداء الحكومي.
2. برنامج دفاع: المدافعة عن حقوق الإنسان وحرية التعبير عن الرأي.
3. برنامج مشاركة: تعزيز المشاركة الشعبية في الحياة السياسية وعملية صنع القرار (ثقافة مدنية للجامعات والمدارس وتمكين سياسي للمرأة وحوارات مع صناع القرار).
4. برنامج الحكم المحلي: تطوير عمل المجالس المحلية وتعزيز اللامركزية.
5. برنامج ريادة للتنمية المحلية.

ويمتلك المركز خبرة مميزة في مجال الدراسات والأبحاث التي تستهدف استطلاع الآراء الشعبية حول المواضيع المختلفة، إلى جانب تحليل دقيق وبناء للقوانين والسياسات الحكومية المتعلقة بالإصلاح السياسي، ويصدر المركز تقارير دورية توثيقية لأهم القضايا السياسية والآراء المجتمعية، كما يعمل مركز الحياة على المستوى الإقليمي والدولي من خلال المشاركة في شبكات ومبادرات عالمية - وتطوير في البرامج وتوسيع القاعدة الشعبية - ودعم التحول الديمقراطي ودعم المنظمات المحلية لمراقبة الانتخابات في الوطن.

منهجية عمل راصد

اعتمد فريق «راصد» في إعداد هذا التقرير على مؤشرات كمية ونوعية في ضوء الخبرات المتراكمة لراصد في إعداد التقارير الرقابية، وتم استيحاء جزء كبير من أدوات قياس الأداء على مجموعة من المسح الذي أجراه البنك الدولي بالشراكة مع المعهد الديمقراطي الوطني (NDI) لعام 2011، حيث كانت هذه المؤشرات خلاصة عمل ما يزيد عن (190) مؤسسة رقابة برلمانية تعمل على مراقبة ما يزيد عن (80) برلماناً حول العالم.

وقد اتخذ فريق العمل مجموعة من الخطوات في إعداد هذا التقرير تمثلت بجمع المعلومات التي عمل الباحثون على رصدها داخل قبة البرلمان من خلال مجموعة نماذج أُعدت خصيصاً لهذه الغاية ومتابعتهم للجلسات البرلمانية وتسجيلهم لمداخلات النواب وخطاباتهم ومشاركاتهم داخل القبة وحضورهم للجلسات واجتماعات اللجان النيابية، إضافة إلى بناء قاعدة بيانات خاصة من محاضر اجتماعات اللجان والمجلس.

كما تم جمع بعض هذه البيانات من خلال مجموعة من الجلسات الحوارية والموائد المستديرة التي نظمها برنامج «راصد» مع مجموعة من نواب المجلس السابع عشر في مختلف محافظات المملكة، إضافة إلى بعض استطلاعات الرأي الممثلة على المستوى الوطني، وقد تم تصنيف وتحليل هذه المعلومات والبيانات والخروج بمجموعة من التوصيات ذات العلاقة والتي تحقق أهداف هذا التقرير.

وفيما يخص جلسات مجلس النواب السابع عشر، فقد قام فريق «راصد» بدراسة الجلسات وبيان مجرياتها وتفاصيلها وما تم فيها من تفاصيل رقابية أو تشريعية ومداخلات النواب وبيان عددها ومحاورها ، وتضمين التقرير لملخص هذه الجلسات ، كما رصد الفريق انتظام حضور النواب في الجلسات وأكثر النواب التزاماً بالحضور وأقلهم التزاماً به بناءً على إحصاء حضورهم لأيام عمل مجلس النواب وجلساته.

وبخصوص الأداء التشريعي ومن خلال الجلسات التشريعية واجتماعات اللجان الدائمة تابع فريق «راصد» القوانين التي ناقشها وأقرها أو ردها المجلس أو ما احتاج منها إلى جلسات مشتركة مع مجلس الأعيان وتابع الفريق أداء الأعضاء النواب تشريعياً من حيث اقتراحاتهم بقانون والمداخلات التي يقوم بها النواب أثناء مناقشة القوانين، كما وقام فريق «راصد» بمتابعة الأداء الرقابي للمجلس من حيث دراسة الجلسات وبيان الأسئلة التي وجهها النواب لرئيس الوزراء والوزراء وتقسيم الأسئلة على محاور عدة تشمل الجوانب السياسية والاقتصادية والخدمية وإحصاء الاستجوابات التي تقدم بها النواب وتحليلها وطلبات المناقشة والاقتراحات برغبة، وتحليل كل هذه البنود حسب ما تضمنته وما جاء فيها.

كما تم رصد التفاعل الحكومي مع الأداء الرقابي والتشريعي للنواب وحضور الوزراء للجلسات والتزامهم بها والرد على أسئلة النواب ضمن الفترة القانونية وعدد الأسئلة التي تم الرد عليها ضمن الفترة القانونية والأسئلة التي لم يتم الرد عليها بالأصل وأكثر الوزارات تعرضاً للأسئلة وأكثر المؤسسات التي تم السؤال عنها، والأسئلة التي لم يتم الرد عليها.

الباب الأول: تقارير راصد خلال المجلس النيابي السابع عشر

أولاً: التقارير الأسبوعية

عمِد فريق راصد من خلال رؤيته لتطوير العمل البرلماني في المؤسسة التشريعية إلى إصدار تقارير دورية وتقارير نوعية وذلك بهدف وضع المواطن في خضم عمل مجلس النواب وإطلاعه على المنجزات التي يعمل عليها المجلس و بهدف تذكير النواب بأدائهم الرقابي والتشريعي و قد أصدر راصد خلال عمر المجلس السابع عشر (68) تقرير أسبوعي حيث تضمنت التقارير الاسبوعية أهم المحاور التي تضمنتها الجلسات البرلمانية والأدوات الرقابية التي تم استعمالها خلال المدة التي يغطيها التقرير الأسبوعي كما و تضمنت التقارير الأسبوعية تقييم لأداء اللجان الدائمة من خلال إصدار مجموعة من الحقائق حول عمل اللجنة وأهم القوانين التي تم انجازها والاجتماعات التي تم عقدها على مدار أسبوع كامل، ويبين الرسم التالي عدد التقارير الأسبوعية التي أصدرها راصد خلال المجلس النيابي السابع عشر.

الدورة غير العادية الاولى: 7 تقارير أسبوعية

الدورة العادية الأولى: 18 تقرير أسبوعي

الدورة العادية الثانية: 24 تقرير أسبوعي

الدورة العادية الثالثة: 19 تقرير أسبوعي

ثانياً: التقارير النوعية

وعلى صعيد آخر فقد عمل راصد على إصدار مجموعة من التقارير النوعية والتي كانت تختص بمحور معين فمثلاً عمل راصد على إصدار مجموعة من التقارير التي تبين أداء النواب خلال مناقشة قانون الموازنة العامة والذي ارتكز على مجموعة من الممارسات الدولية الفضلى التي تبين العمل الواجب تقديمه من قبل السلطة التشريعية ككل ومن النواب كأفراد كما وأصدر راصد تقرير يوضح ماهيّة التركيبة البرلمانية في بداية كل دورة برلمانية ويمثل الرسم التالي التقارير النوعية التي أصدرها راصد خلال المجلس النيابي السابع عشر، كما ويمكن الإطلاع على التقارير كاملة على موقع مركز الحياة الالكتروني.

وفيما يأتي تصنيف التقارير النوعية التي قدمها راصد خلال مراقبته للمجلس النيابي السابع عشر:

1. تقرير حول أداء مجلس النواب خلال كل دورة برلمانية: 4
2. تقرير 100 يوم على البرلمان: 1
3. تقرير تقييم أداء النواب أثناء مناقشات قانون الموازنة العامة: 3
4. تقرير حول تركيبة مجلس النواب خلال كل دورة برلمانية: 4
5. تقرير تقييم أداء النواب خلال مناقشات قانون الانتخاب والتعديلات الدستورية: 2
6. تقرير حول أداء النواب خلال مدة المجلس كاملة: 1

تقارير راصد الأسبوعية التي أصدرها خلال مراقبة المجلس النيابي السابع عشر

تقارير راصد النوعية التي أصدرها خلال مراقبة المجلس النيابي السابع عشر

الباب الثاني: الأنشطة التعاونية مع المجلس النيابي السابع عشر

يؤمن راصد البرلمان بأهمية مؤسسة البرلمان في التشريع والرقابة والتمثيل الشعبي، كما يؤمن بأن على مؤسسات المجتمع المدني أن تقدم ما تستطيع من جهود وخبرات للمساهمة في تطوير أداء وفاعلية هذه المؤسسة، حيث يتمثل أحد أهم هذه الجهود بخلق اشتباك إيجابي يهدف إلى تعزيز قنوات التواصل بين المجلس النواب و القواعد الانتخابية وتقليص الفجوات التي كان لها دور أساسي في إفقاد المواطن ثقته في مجلس النواب.

كما إن الدور الذي مارسه راصد في تطوير منهجية إقرار التشريعات في مجلس النواب من خلال تكريس مبادئ الحوار والشفافية و العدالة كان له دور بارز إصدار أطر قانونية متوائمة مع التطلعات الشعبية و موائمة للمعايير الدولية ومواكبة لمرحلة التطور السياسي الذي يعيشها الأردن إبان "الربيع العربي", وقد لوحظ هذا التطوير من خلال عقد حوار وطني معمّق حول العديد من التشريعات المهمة والذي انجزها راصد مع مجلس النواب بشكل عام و اللجان النيابية الدائمة بشكل خاص حيث عمل على عقد حوار وطني على التشريعات التالية:

1. قانون الانتخاب لمجلس النواب لسنة 2016
2. قانون اللامركزية لسنة 2015
3. قانون البلديات لسنة 2015
4. قانون الأحزاب السياسية لسنة 2015

كما اشتملت منهجية راصد في الاشتباك الايجابي مع مجلس النواب على عقد مجموعة من اللقاءات التوعوية والتثقيفية حول التشريعات التي يتعامل معها مجلس النواب وعمل ذلك من خلال عقد جلسات حوارية على مستوى المحافظات والقرى والمخيمات و موائد مستديرة على مستوى صناع القرار كما قدّم فريق راصد مجموعة من الخبرات لأعضاء مجلس النواب و اعتمد في ذلك الكتل البرلمانية ويبين الرسم التالي ملخص الاشتباك الايجابي لرصد مع مجلس النواب السابع عشر.

1. حوار وطني : 3 حوارات

قانون الانتخاب / قانون اللامركزية / قانون البلديات

2. موائد مستديرة: 58
3. جلسات حوارية مجتمعية : 34
4. جلسات مركزة مع الكتل البرلمانية: 21
5. جلسات مركزة مع اللجان النيابية الدائمة: 7
6. مؤتمرات وطنية مع مجلس النواب: 12
7. ورش تدريبية لموظفي مجلس النواب: 4

الأنشطة التعاونية التي نفذّها راصد مع مجلس النواب السابع عشر

الباب الثالث: شركاء راصد

شركاء راصد

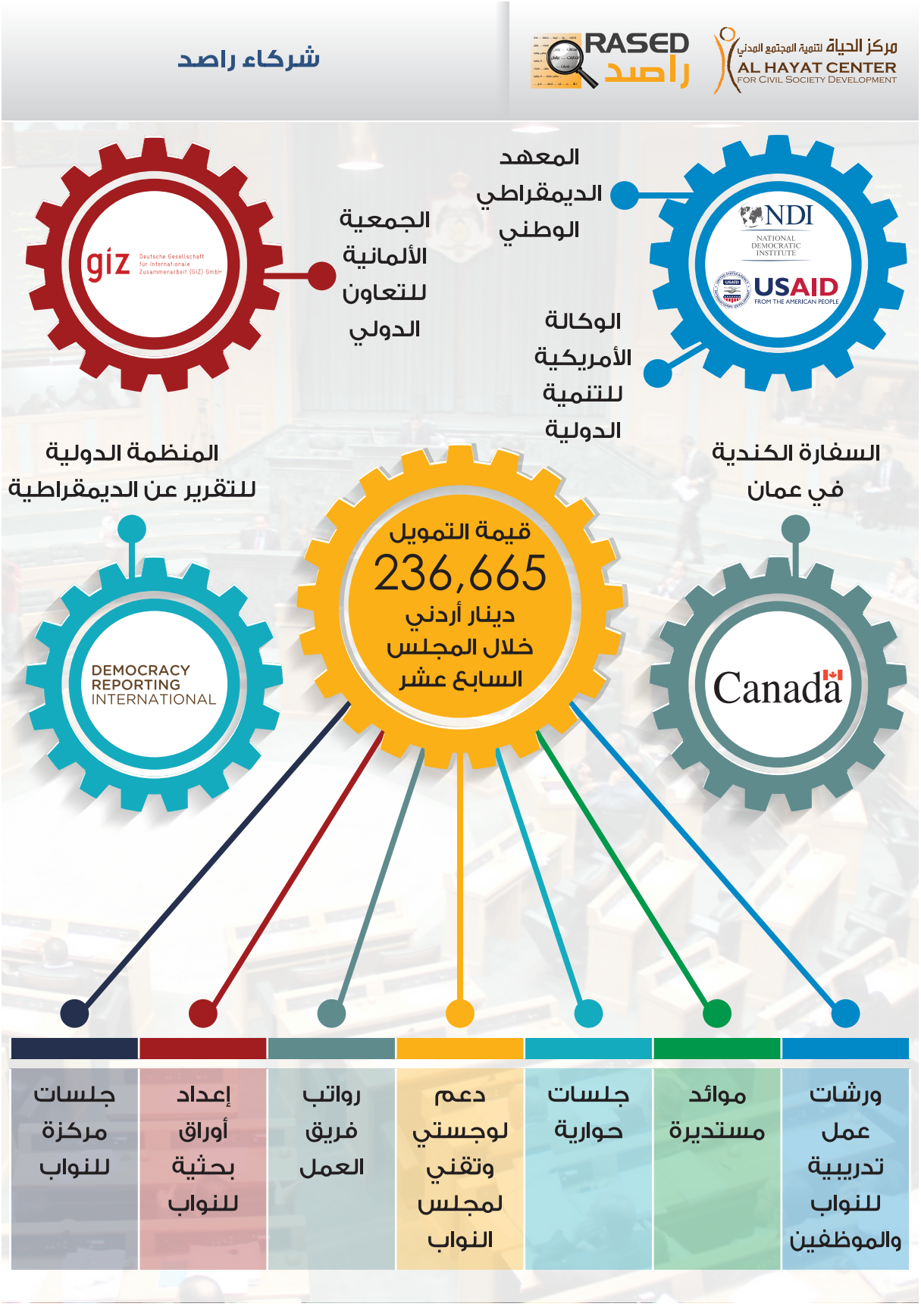
المعهد الديمقراطي الوطني
NDI
NATIONAL DEMOCRATIC INSTITUTE
USAID
FROM THE AMERICAN PEOPLE
الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية
الجمعية الألمانية للتعاون الدولي
giz
Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ) GmbH
السفارة الكندية في عمان
Canada
المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية
DEMOCRACY REPORTING INTERNATIONAL
قيمة التمويل
236,665
دينار أردني
خلال المجلس السابع عشر
ورشات عمل تدريبية للنواب والموظفين
موائد مستديرة
جلسات حوارية
دعم لوجستي وتقني لمجلس النواب
رواتب فريق العمل
إعداد أوراق بحثية للنواب
جلسات مركزة للنواب

الباب الرابع: ملخص جلسات المجلس النيابي السابع عشر

عقد المجلس النيابي السابع عشر خلال فترة انعقاده (119) جلسة توزعت على (283) يوم عمل، وصنفتّ الجلسات لجلسات تشريعية بنسبة (64%) من مجموع أيام عمل المجلس النيابي السابع عشر، بينما كانت نسبة أيام العمل الرقابية (31%) فيما كانت نسبة أيام العمل التشريعية والرقابية سويةً (5%).

وبالنظر إلى توزيع الرقابة والتشريع على الدورات البرلمانية يتبين أنه تم تخصيص ما نسبته 34.2% من الدورة الغير عادية للجلسات التشريعية، وعقد المجلس 3 جلسات تشريعية خلال الاستثنائية للدورة الغير عادية الاولى توزعت على 11 يوم عمل، في حين عقد المجلس جلسات تشريعية ما نسبتها (51.7%) خلال الدورة العادية الأولى في حين عقد المجلس 5 جلسات تشريعية خلال الدورتين الاستثنائيتين توزعت على 19 يوم عمل، وخلال الدورة العادية الثانية عقد المجلس ما نسبته 67.2% من الجلسات خصصت للجانب التشريعي كما عقد المجلس 9 جلسات تشريعية خلال الدورتين الاستثنائيتين توزعت على 22 يوم عمل، وعقد المجلس ما نسبته 78% من جلسات الدورة العادية الثالثة للجانب التشريعي وفي نهاية عمر المجلس وخلال الدورة الاستثنائية للدورة العادية الثالثة عقد مجلس النواب جلسة تشريعية واحدة (يوم عمل واحد) فقط خصصت لمناقة قانون الاستثمار.

اما فيما يخص الجلسات الرقابية فقد عقد المجلس السابع عشر خلال عمر الدورة الغير عادية الاولى ما نسبته 65.7% من الجلسات للجانب الرقابي، وكانت 32.1% من الجلسات خصصت للجانب الرقابي خلال الدورة العادية الاولى، واجتمع المجلس بنسبة 27.8% من جلسات الدورة العادية الثانية لاداء الدور الرقابي، وفي نهاية عمر المجلس بالدورة العادية الثالثة خصص المجلس 22% من جلسات الدورة للجانب الرقابي فقط.

وعقد المجلس خلال الدورة العادية الاولى 16% من جلساته للجانبين التشريعي والرقابي، كما وعقد خلال الدورة العادية الثانية ما نسبته 4% من جلساته للجانبين التشريعي والرقابي.

الجلسات التشريعية والرقابية
لمجلس النواب السابع عشر

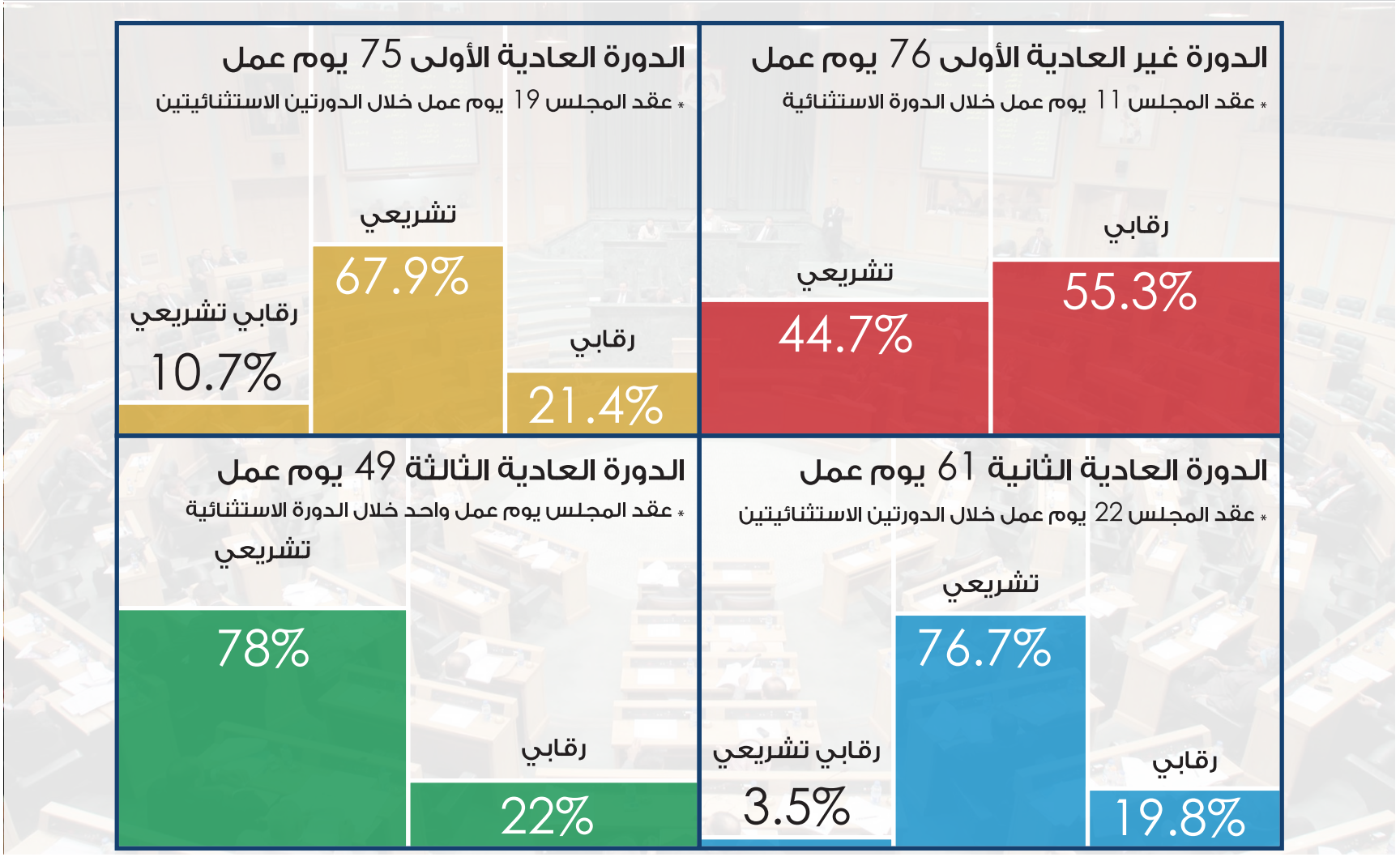

الباب الخامس: إلتزام النواب بحضور جلسات مجلس النيابي السابع عشر

مقدمة

ظهر جليا فقدان الكثير من جلسات المجلس السابع عشر لنصابها القانوني، الأمر الذي كان يحول في الكثير من الأحيان إلى إعلان رفع الجلسة قبل أن يتم الانتهاء من مناقشة مواد القانون موضوع النقاش، وقد أثر فقدان النصاب على صورة مجلس النواب لدى الرأي العام، بعد أن بات ظاهرة وسمة رافقت المجلس السابع عشر في الكثير من أوقات عمله.

وترك موضوع فقدان النصاب علامات سؤال حول دستورية بعض الجلسات التي كان يعقدها المجلس ومدى توافقها مع أحكام الدستور، وخاصة فيما يتعلق بموضوع تأجيل الجلسة لمدة نصف ساعة، الأمر الذي كان يراه قانونيين غير دستوري، وتعتريه شبهة دستورية.

ومن خلال متابعة جلسات البرلمان يتبين أن (20) يوم عمل لم تستكمل أعماله بسبب فقدان النصاب، كما عانت اللجان النيابية المختلفة وبدون استثناء من مسالة فقدان النصاب أيضا، حيث أن الكثير منها عانا من عدم توفره الأمر الذي كان يؤدي إلى تأجيل الاجتماعات أو اتخاذ القرارات بالتمرير على الأعضاء وهو إجراء مخالف للنظام الداخلي للمجلس.

غياب النواب

عقد مجلس النواب السابع عشر ما مجموعه (230) يوم عمل بدون الدورات الاستثنائية، وقد تتبع فريق راصد غياب النواب عن الجلسات البرلمانية وتبين أن مجموع غياب النواب خلال مدة المجلس النيابي السابع عشر قد وصل لـ (6191) غياب أي بمعدل (28) نائب في كل يوم عمل عند بداية الجلسة.

ومن الجدير ذكره أن الجلسات البرلمانية كانت تشهد خروجاً للنواب أثناء انعقادها وهو ما دفع رئيس المجلس في العديد من الأوقات إلى رفع الجلسة لفقدان النصاب.

مجموع غياب النواب خلال المجلس النيابي السابع عشر

*ملاحظة: تم احتساب أيام العمل للجلسات البرلمانية في الدورات العادية والغير عادية فقط.

ويبين الجدول التالي مدى التزام النواب بحضور الجلسات النيابية (غير العادية،العادية الاولى، العادية الثانية، العادية الثالثة) خلال مدة المجلس النيابي السابع عشر.

اسم النائب	عدد أيام الغياب
نضال احمد علي الحياري	8
خيرالدين اسماعيل حازوق هاكوز	9
هايل مفلح فلاح الودعان الدعجة	10
محمود عواد اسماعيل الخرابشة	13
محمد حمد مصطفى القطاطشة	14
بدر محمود ابراهيم الطورة	15
معتز محمد موسى ابو رمان	15
هيثم ممدوح حمدان العبادي	15
محمد اسماعيل عارف الفريحات	17
مصطفى صالح مصطفى العماوي	17
امجد ناجح طاهر المسلماني	18
زكريا محمد عيد الشيخ	18
موفق محمد ابراهيم الضمور	18
عبدالمنعم صالح شحادة العودات	18
محمد احمد محمود الحاج	18
محمد اسماعيل علي السعودي	19
يوسف احمد حسين القرنة	19
احمد ابراهيم سلامة الهميسات	19
احمد رجب ابراهيم الجالودي	20
ضيف الله سعد عواد السعيدين	20
عبد علي محمد المحسيري	20
مفلح فلاح ياسين العشيبات	20
عبدالله خليف الشنوان الخوالدة	21
محمد سليم محمد الشرمان	21
بسام عبدالسلام حميده البطوش	22
علي عواد حمد السنيد	22
قاسم محمد قاسم بني هاني	22
خميس حسين خليل عطية	22
سليمان حويله عيد الزبن	23
تامر شاهر سيد محمد بينو	24
عبدالمجيد محمد محمود الاقطش	24
ثامر ملوح عواد الفايز	25
علي صالح ابراهيم بني عطا	25
مفلح حمد المنيزل الرحيمي	25

منير توفيق سعد زوايدة	25
محمد فلاح فاضي العبادي	26
امجد هزاع بركات المجالي	26
آمنة سليمان عبدالله الغراغير	27
عبدالجليل عبدالمجيد محمد الزيود العبادي	27
نايف زيد دوجان الخزاعله	27
محمد يوسف محمد الحجوج الدوايمة	28
مدالله علي اشتيان الطراونة	28
سعد عوض عطاالله البلوي	28
امجد محمد خليل ال خطاب	29
خير عبدالله عياد ابو صعيليك	29
عبدالله قاسم محمد عبيدات	29
عدنان خلف حامد العجارمة	29
محمد جميل علي العمرو	29
احمد محمد علي الصفدي	30
رائد حسان موسى الكوز	30
طه عبدالكريم ابراهيم الشرفاء	30
محمد علي حسن الرياطي	30
نجاح محمد مسلم العزه	30
ياسين عبدالمنعم محمد بني ياسين	30
سعد هايل عودة هايل السرور	31
فيصل نايف جاد الاعور	31
محمد مصلح حامد الشديفات	31
موسى رشيد شرقي الخلايلة	31
موسى عمير حسن ابو سويلم	31
علي سالم فاضل الخلايلة	32
مجحم حمد ابو مديريس الصقور	32
محمد كريم علي الزبون	32
نايف عبدالسلام مسلم الليمون	32
حسن محمد عجاج عبيدات	32
نصار حسن سالم القيسي	32
حازم شريف يوسف قشوع	33
رضا خليل خوري حداد	33
عبدالرحيم فتحي سليم البقاعي	33
جميل ثلجي فريح النمري	33
رولا احمد محمد الفرا الحروب	34
زيد محمد فلاح الشوابكة	34
سمير عقل سليم عويس	34

عساف عبد ربه سالم الشوبكي	34
جمال عيسى جريس قموه	35
مفلح محمد مفلح الخزاعلة	36
وصفي محمد فياض الزيود	36
عدنان سليمان ضيف الله الفرجات	36
شاهه سالم سليم ابو شوشه العمارين	37
فاتن عطا الله عبدالله الخليفات	37
فاطمة علي ضيف الله ابو عبطه	37
محمد راشد عودة البرايسة	37
مصطفى نصر مصطفى الرواشدة	38
هند حاكم سلطان الفايز	38
يوسف حسن محمود ابو هويدي	38
ريم عقلة نواش ابو دلبوح	39
خليل حسين خليل عطية	41
مصطفى سليمان فلاح شنيكات	41
سليم بديع احمد بطاينة	42
فلك سليمان مبارك الجمعاني	42
محمود محسن فالح مهيدات	44
وفاء سعيد يعقوب بني مصطفى	44
عامر محمد عبدالرحمن البشير	44
محمد فالح قاسم الحجايا	45
ابراهيم سليمان احمد العطيوي	45
محسن عواد احمد الرجوب	18
(تم احتساب الغياب من الدورة العادية الثانية)	46
عبدالكريم محمد سليمان الدرايسة	46
سعد خلف حمد الزوايدة	47
ضرار قيصر عطاالله الداود	47
حمدية نواف فارس القويدر	48
ردينة محمد محمود العطي	٤٨
فواز محمود مفلح الزعبي	49
حديثة جمال حديثة الخريشة	49
رائد ابراهيم خلف حجازين	49
فارس ابراهيم سليمان الهلسة	49
مازن حمد عيسى الضلاعين	49
هيثم عبدالله عبدالحليم ابو خديجة	50
عبدالهادي محمد حمد المحارمة	50
مصطفى ابراهيم بطرس الحمارنة	50
نعايم سلامة يوسف العجارمة	51

حمزة محمد ضيف الله اخو رشيده	51
علي عطوه عودة العزازمة	51
خالد محمود محمد البكار	51
عاطف انيس نجيب قعوار	52
ابراهيم صبحي الشحاحدة	52
خلود محمد عبيدالله الخطاطبة	53
محمد جميل محمد الظهراوي	53
مصطفى رمضان عبدالقادر ياغي	55
مريم محمد موسى اللوزي	57
يحيى محمد محمود السعود	58
طارق سامي حنا خوري	61
باسل موسى عبدالقادر علاونة	61
حابس ركاد خليل الشبيب	64
انصاف احمد سلامة الخوالدة	65
سمير عبدالله مصطفى العرابي	65
عبدالكريم فيصل ضيف الله الدغمي	67
مرزا قاسم مرزا بولاد	67
رائد يوسف حمدان الخلايلة	68
اكريم سليم عواد العوضات	68
باسل خلف ابراهيم الملكاوي	70
محمد حريزي عبدالسلام البدري	71
حسني محمد فندي الشياب	72
عدنان سعيد محمد ابو ركبة	76
محمد خالد محمود الردايدة	76
محمد عواد محمد العلاقمة	77
شادي علي بركات العدوان	77
عوض محمد حسن كريشان	79
ميسر سالم عايد السردية	81
تمام محمد عبدالقادر الرياطي	83
محمد عبدالفتاح محمود هديب	84
بسام محمد احمد المناصير	91
ضيف الله خليف افليح الخالدي	93
قصي احمد عبدالحميد الدميسي	94
محمد خليل محمد عشا الدوايمة	97
كمال احمد محمد الزغول	98
احمد قاسم محمد الرقيبات	104
محمد زهير محمد الخشمان	113
عبدالهادي عطاالله جعفر المجالي	123

الباب السادس: الأداء الرقابي لمجلس النواب السابع عشر

مقدمة

يعتبر الدور الرقابي المناط بمجلس النواب أحد المهام الدستورية التي نصّ عليها الدستور الأردني في المادة (96)" لكل عضو من أعضاء مجلسي الأعيان والنواب أن يوجه إلى الوزراء أسئلة أو استجوابات حول أي أمر من الأمور العامة وفاقاً لما هو منصوص عليه في النظام الداخلي للمجلس الذي ينتمي إليه ذلك العضو، ولا يناقش استجواب ما قبل مضي ثمانية أيام على وصوله إلى الوزير ووافق الوزير على تقصير المدة".

أولاً: الأسئلة

بيّنت نتائج التحليل التي أجراها فريق راصد على مدى الدورات التي عقدها المجلس النيابي السابع أن عدد الأسئلة التي وجهها النواب قد وصلت لـ (3095) سؤال أجيب على ما نسبته (71%) منها، وبالنظر إلى الردود الحكومية خلال المدة القانونية المسموحة فقد تبين أن (19%) من الأسئلة تم الرد عليها ضمن الفترة القانونية .

وفيما يتعلق بالأسئلة التي تم إدراجها على جداول أعمال الجلسات فقد تتبع فريق راصد جداول الأعمال لجلسات البرلمان وتبين أن نسبة الأسئلة المجابة التي لم تدرج على جداول الأعمال (73%) من مجموع الأسئلة المجابة خلال عمر المجلس النيابي السابع عشر.

كما يوضح الرسم التالي أن أكثر دورة تم تقديم الأسئلة فيها هي الدورة الغير عادية وقد وصلت الأسئلة لـ(1191) سؤال قدمها (107) نائب، بينما قلّت الأسئلة التي قدمت في الدورة العادية الأولى لتصل (935) قدمها (96) نائب، كما تناقصت الأسئلة لتصل (569) خلال الدورة العادية الثانية قدمها (77) نائب، و كانت الدورة الأخيرة وهي العادية الثالثة الأقل تقديماً للأسئلة على مستوى دورات المجلس النيابي السابع بحيث تم تقديم (295) سؤال فقط قدمها (61) نائب.

وبالنظر إلى توزيع الأسئلة التي طرحها النواب على الحكومة، نجد أن غالبية الأسئلة قد وجهت لرئيس الحكومة بنسبة وصلت إلى (61%) من مجموع الأسئلة تم الإجابة على (73%) منها، تلاه وزير التعليم العالي والبحث العلمي حيث وصلت نسبة الأسئلة الموجهه له (5%) وقد أجاب على ما نسبته (76%) منها، ويلاحظ من خلال تحليلات راصد أن وزير الشؤون السياسية والبرلمانية ووزير الدولة لشؤون الإعلام قد أجابو على الأسئلة الموجهه لهم بنسبة 100%.

الأسئلة التي قدمها النواب خلال المجلس النيابي السابع عشر

* المادة (١٢٥) من النظام الداخلي لمجلس النواب - السؤال هو استفهام العضو من رئيس الوزراء أو الوزراء عن أمر يجهله في شأن من الشؤون التي تدخل في اختصاصاتهم أو رغبته في التحقق من حصول واقعة وصل علمها إليه أو استعلامه، عن نية الحكومة في أمر من الأمور.

الرقم	الوزير المختص الموجه إليه السؤال	نسبة الأسئلة الموجهة	تم الرد عليها
.1	رئيس الوزراء - وزير الدفاع	61%	73%
.2	وزير التعليم العالي والبحث العلمي	5%	76%
.3	وزير العمل	1%	66%
.4	وزير المالية	3%	73%
.5	وزير الداخلية	3%	61%
.6	وزير الصحة	2%	82%
.7	وزير البيئة	1%	62%
.8	وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية	1%	73%
.9	وزير التربية والتعليم	3%	64%
.10	وزير المياه والري	1%	82%
.11	وزير الطاقة والثروة المعدنية	3%	70%
.12	وزير الزراعة	1%	79%
.13	وزير الصناعة والتجارة والتموين	1%	88%
.14	وزير التنمية الاجتماعية	1%	72%
.15	وزير الأشغال العامة والإسكان	2%	67%
.16	وزير التخطيط والتعاون الدولي	1%	79%
.17	وزير الثقافة	1%	60%
.18	وزير الخارجية والشؤون المغتربين	1%	42%
.19	وزير النقل	2%	67%
.20	وزير تطوير قطاع النقل العام	1%	60%
.21	وزير الشؤون البلدية	1%	67%
.22	وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	1%	80%
.23	وزير الشؤون السياسية والبرلمانية	1%	100%
.24	وزير العدل	1%	50%
.25	وزير الدولة لشؤون الاعلام	1%	100%
.26	وزير السياحة	1%	60%

أما فيما يخص موضوعات الأسئلة التي تقدم بها النواب خلال المجلس النيابي السابع عشر فقد حددها فريق راصد بعد تحليلها في خمسة عشر موضوع، كان النصيب الأكبر منها يخص القضايا الإدارية بنسبة وصلت إلى (36.3%) تلتها الأسئلة التي تختص بالسياسيات الاقتصادية بنسبة (14.2)، ويتبين أن مكافحة الإرهاب والتطرف والرياضة و مؤسسات المجتمع المدني قد وصلت نسبتهم لـ (0.7%) (0.3%) (0.7) على التوالي

المحاور	المجموع بالنسب
القضايا الإدارية	36.3%
التعليم	6.2%
السياسات الاقتصادية	14.2%

الطاقة والثروة المعدنية	3.9%
البيئة والموارد الطبيعية	3.1%
الصحة	2.9%
شبكة النقل والبنية التحتية	6.8%
السياسات الخارجية والاتفاقيات الدولية	1.9%
السياحة	1.2%
مؤسسات المجتمع المدني	0.7%
الرياضة	0.3%
الأجهزة الأمنية	1.8%
الفقر والبطالة	10.2%
مكافحة الفساد	9.8%
مكافحة الأرهاب والتطرف	0.7%

وبالنظر إلى توزيع الأسئلة التي أدرجت على جداول الأعمال حسب الموضوعات التي تضمنتها يتبين أن الأسئلة التي تتعلق بالقضايا الإدارية كانت الأكثر إدراجاً على جدول الأعمال بنسبة (31%) تلاها الأسئلة التي تتعلق بالسياسات الاقتصادية بنسبة (12%)، بينما كانت نسبة الأسئلة المجابة التي أدرجت على جداول الأعمال فيما يخص البيئة والموارد الطبيعية (7%) فيما كانت نسبة الأسئلة المجابة التي أدرجت على جدول الأعمال فيما يخص محور السياحة (0.3%).

المحاور	المجموع بالنسب
القضايا الإدارية	31%
التعليم	7%
السياسات الاقتصادية	12%
الطاقة والثروة المعدنية	6%
البيئة والموارد الطبيعية	7%
الصحة	3%
شبكة النقل والبنية التحتية	9%
السياسات الخارجية والاتفاقيات الدولية	5%
السياحة	0.3%
مؤسسات المجتمع المدني	1.6%
الرياضة	0.6%
الأجهزة الأمنية	1.6%
مكافحة الإرهاب والتطرف	0.3%
البلديات	3%
مكافحة الفساد	4%
الفقر والبطالة	7%
اللاجئين السوريين	1.6%

ثانياً: الاستجوابات

تقدم النواب خلال مدة المجلس النيابي السابع عشر بما مجموعه (77) استجواب وتشير تحليلات راصد إلا أن نسبة الاستجابة على الاستجواب لم تتجاوز (61%) من مجموع الاستجوابات، وبالنظر إلى عدد الاستجوابات التي قدمت في كل دورة يتبين أن الدورة العادية الأولى كانت الأكبر نصيباً بتقديم الاستجوابات حيث تم تقديم (41) استجواب تمت الإجابة على ما نسبته (68%) منها، أما الدورة الغير عادية فقد تقدم النواب بـ (18) استجواب وردت الإجابة على ما نسبته (50%)، وشهدت الدورة العادية الثانية انخفاضاً في عدد الاستجوابات التي تم تقديمها حيث تم تقديم (9) استجوابات فقط أجيب على (44%) منها، أما الدورة العادية الثالثة فقد قُدم فيها (9) استجوابات وتم سحب استجواب مقدم من النائب زكريا الشيخ وقد أجيب على ما نسبته (67%) منها. ووفق مراجعات فريق راصد لجداول أعمال الجلسات البرلمانية تبين أن (5%) فقط من الاستجوابات أدرجت على جداول الأعمال كما يبين الرسم التالي:

الاستجوابات التي قدمها النواب خلال المجلس النيابي السابع عشر

* المادة (١٣٣) من النظام الداخلي لمجلس النواب - الاستجواب هو محاسبة الوزراء أو أحدهم على تصرف له في شأن من الشؤون العامة.

أما فيما يخص توزيع الاستجوابات على السادة النواب فيتبين أن أكثر النواب تقديماً للاستجوابات النائب محمد الرياطي حيث تقدم بـ (25) استجواباً من مجموع الاستجوابات التي تم تقديمها خلال المجلس النيابي السابع عشر، تلاه النائب رولى الحروب بـ (21) استجواب، تلاهما النائب محمود الخرابشة والنائب زكريا الشيخ بـ (6) استجوابات من مجموع الاستجوابات، ومن الجدير بالذكر أن المجلس ناقش (4) استجوابات فقط من مجموع الاستجوابات التي تم تقديمها ويبين الجدول التالي النواب الذين تقدموا باستجوابات خلال عمر المجلس النيابي السباع عشر.

اسم النائب	عدد الاستجوابات
محمد الرياطي	25
رولى الحروب	21
زكريا الشيخ	6
محمود الخرابشة	6
بسام المناصير	3
خميس عطية	3
أحمد الهميسات	2
بسام البطوش	2
خليل عطية	2
سعد الزوايدة	2
خير ابوصعيليك	1
فيصل الاعور	1
محمد السعودي	1
ميسر السردية	1
أمجد آل خطاب	1

وكانت أغلب الاستجوابات موجهه لرئيس الوزراء بنسبة وصلت إلى (70.6%) تلاه وزير الطاقة والثروة المعدنية، وزير السياحة والآثار، وزير المياه والري، وزير الخارجية وشؤون المغتربين بنسبة وصلت إلى (3.5%).

الجهة التي وجه لها الاستجواب	النسبة
رئيس الوزراء	70.6%
وزير السياحة والآثار	3.5%
وزير الخارجية وشؤون المغتربين	3.5%
وزير المياه والري	3.5%
وزير الطاقة والثروة المعدنية	3.5%
وزير السياحة والآثار	3.5%
وزير الصحة	2.4%
وزير المالية	2.4%
وزير النقل	2.4%
وزير التنمية الاجتماعية	1.2%
وزير التعليم العالي والبحث العلمي	1.2%

وزير الأشغال العامة والاسكان	1.2%
وزير التخطيط والتعاون الدولي	1.2%
وزير الزراعة	1.2%
وزير العدل	1.2%
وزير العمل	1.2%

وأتت موضوعات الاستجوابات كما يبين الجدول التالي:

الرقم	موضوع الاستجواب	النسبة من مجموع الاستجوابات
.1	قضايا إدارية	53.1%
.2	قضايا مالية	11.1%
.3	الطاقة والثروة المعدنية	11.1%
.4	شؤون خارجية	9.9%
.5	مخالفة دستورية	2.5%
.6	التعليم	2.5%
.7	الأجهزة الأمنية	1.2%
.8	البيئة والموارد الطبيعية	1.2%
.9	السياحة	1.2%
.10	شبكة النقل والبنية التحتية	1.2%
.11	قضايا اقتصادية	1.2%
.12	قضايا حقوقية ومجتمعية	1.2%
.13	مخالفة قانونية	1.2%
.14	الصحة	1.2%

ثالثا: المذكرات

قدّم النواب خلال مدة المجلس النيابي السابع عشر ما مجموعة (549) مذكرة أجيب على ما نسبته (27%) من مجموع المذكرات، وقد سجلت الدورة العادية الأولى أعلى تقديماً للمذكرات بحيث تم تقديم (212) مذكرة أجيب على (25%) منها، تلتها الدورة العادية الثانية حيث تم تقديم (126) مذكرة أجيب على ما نسبته (22%) منها، تلتها الدورة غير العادية الاولى حيث قدمت فيها (119) مذكرة أجيب على ما نسبته (34%) منها، واخيراً تم تقديم (92) مذكرة خلال الدورة العادية الثالثة أجيب على نسبته (26%) كما يبين الرسم التالي:

ويبين الرسم أن المذكرات التي تم تقديمها من قبل لجان قد وصلت لـ (169) مذكرة والمذكرات التي قدمها نواب فرديين وصلت لـ (90) مذكرة أما المذكرات التي تم تقديمها من قبل مجموعة نواب فقد وصلت لـ(289) مذكرة وأخيراً يلاحظ أنه تم تقديم مذكرة نيابية وحيدة من قبل كتلة برلمانية.

المذكرات التي قدمها النواب خلال المجلس النيابي السابع عشر

مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني
AL HAYAT CENTER FOR CIVIL SOCIETY DEVELOPMENT

الدورة غير العادية الأولى

تم تقديم 119 مذكرة

تمت الإجابة على
34%

الدورة العادية الأولى

تم تقديم 212 مذكرة

تمت الإجابة على
25%

549 مذكرة تمت الإجابة على 27%

- 169 مذكرة مقدمة من اللجان
- 289 مذكرة مقدمة من مجموعة نواب
- 90 مذكرة مقدمة من نواب فرديين
- مذكرة واحدة مقدمة من كتل نيابية

الدورة العادية الثانية

تم تقديم 126 مذكرة

تمت الإجابة على
22%

الدورة العادية الثالثة

تم تقديم 92 مذكرات

تمت الإجابة على
26%

* المادة (١٥٩) من النظام الداخلي لمجلس النواب - المذكرة النيابية هي استيضاح الأعضاء عن قضايا عامة او أمور تتعلق بالشؤون العامة.

رابعاً: طلبات المناقشة

أعطى النظام الداخلي الحق لعشرة نواب أو أكثر أن يتقدموا إلى المجلس بطلب مناقشة أي أمر من الأمور والقضايا العامة وقد عرفة بطلب مناقشة، وتبين سجلات راصد أنه تم (37) طلب مناقشة خلال عمر المجلس النيابي السابع عشر، ويبين الرسم التالي طلبات المناقشة ويتبين أنه تم تقديم (10) طلبات مناقشة خلال الدورة العادية الأولى والدورة العادية الثانية، بينما تم تقديم (15) طلب مناقشة خلال عمر الدورة الغير عادية الأولى، وأخيراً تم تقديم طلبين مناقشة خلال الدورة العادية الثالثة لم يتم مناقشة أي منهما كما تبين الرسم التالي:

طلبات المناقشة التي قدمها النواب خلال المجلس النيابي السابع عشر

* المادة (١٣٨) من النظام الداخلي لمجلس النواب - المناقشة العامة هي تبادل الرأي والمشورة بين المجلس والحكومة.

خامساً: الاقتراح برغبة

قدّم النواب خلال المجلس النيابي السابع عشر (29) اقتراح برغبة توزعوا على الدورات البرلمانية ولاحظ فريق راصد أن الدورة العادية الثالثة لم يتم تقديم أي اقتراح برغبة بينما تم تقديم (21) اقتراح برغبة خلال الدورة العادية الثانية، وتم تقديم (3) اقتراحات برغبة خلال الدورة العادية الأولى، بينما تم تقديم (5) اقتراحات برغبة خلال الدورة الغير عادية الاولى كما يبين الرسم التالي:

الإقتراحات برغبة التي قدمها النواب خلال المجلس النيابي السابع عشر

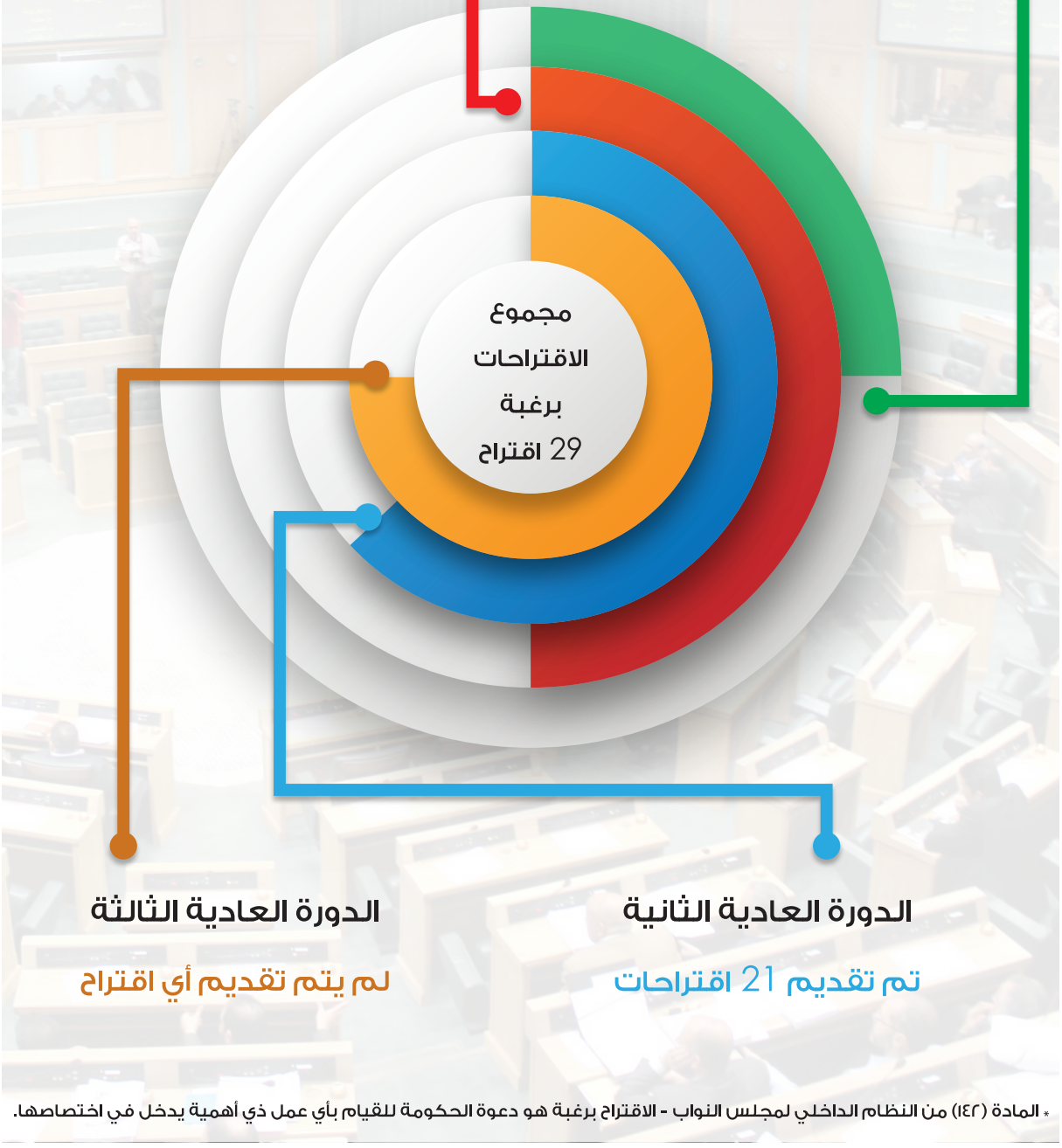

* المادة (١٤٢) من النظام الداخلي لمجلس النواب - الاقتراح برغبة هو دعوة الحكومة للقيام بأي عمل ذي أهمية يدخل في اختصاصها.

سادساً: العرائض والشكاوى

نص النظام الداخلي لمجلس النواب في المادة (154): "يحق لكل أردني أن يرفع إلى المجلس عريضة فيما له صله بالشؤون العامة أو شكوى فيما ينوبه من أمور شخصية."

وهذا يعني أن المواطنين يستطيعوا أن يقدمو شكاوى لمجلس النواب. وقد استقبل المجلس النيابي السابع عشر (9) شكاوى فقط وزعت على الدورات البرلمانية كما يبين الرسم التالي:

الشكاوى التي قدمها المواطنين خلال المجلس النيابي السابع عشر

العرائض والشكاوى

الدورة غير العادية الأولى

2

الدورة العادية الأولى

3

الدورة العادية الثانية

4

الدورة العادية الثالثة

0

لم يتم تقديم أي شكوى

* المادة (١٥٤) من النظام الداخلي لمجلس النواب - يحق لكل أردني أن يرفع إلى المجلس عريضة فيما له صله بالشؤون العامة أو شكوى فيما ينوبه من أمور شخصية.

الباب السابع: الأداء التشريعي لمجلس النيابي السابع عشر

مقدمة

خلال ثلاث سنوات وأربعة أشهر من المجلس النيابي السابع عشر أنجز النواب قوانين اقتصادية وسياسية وإجتماعية وخدمية، فخلال عمر المجلس أقر النواب عدد من القوانين التي تعنى بالحياة السياسية أبرزها إقرار قانون انتخاب جديد تم بموجبه الإنتقال إلى القائمة النسبية المفتوحة على مستوى المحافظة، وبموجبه تم تخفيض عدد أعضاء مجلس النواب من 150 نائب إلى 130 نائب، وتوسيع الدوائر الانتخابية حيث أصبحت كل محافظة ودوائر البدو الثلاث دائرة انتخابية واحدة باستثناء عمان وإربد والزرقاء.

كما أقر النواب قانون جديد للأحزاب، وآخر للبلديات، وآخر للنزاهة الوطنية، وقانون جديد عرف بقانون اللامركزية، وأجرى المجلس تعديلات على قانون ديوان المحاسبة وغيرها من التعديلات في جوانب أخرى.

وأقر المجلس قوانين اقتصادية تتعلق بالشراكة بين القطاع العام والخاص، والضريبة، والضريبة العامة على المبيعات، والشركات، وقوانين اقتصادية أخرى، فيما أقر المجلس قانون للضمان الاجتماعي وأخيراً تم إقرار قانون صندوق الاستثمار.

وأجرى النواب خلال عمر المجلس تعديلين على الدستور الأردني، كما أجري تعديلات على النظام الداخلي للمجلس تضمن إقرار مدونة للسلوك النيابي رغم ما رافقها من ملاحظات، وعدم الإلتزام بنصوصها من قبل النواب أنفسهم.

الإنجاز التشريعي

أقر المجلس النيابي السابع عشر (175) قانوناً، حيث تم إقرار (28) قانون خلال الدورة الغير عادية وتم إقرار (48) قانون خلال الدورة العادية الأولى، كما وتم إقرار (67) قانون خلال الدورة العادية الثانية وخلال الدورة العادية الثالثة تم إقرار (32) قانون.

مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني
AL HAYAT CENTER FOR CIVIL SOCIETY DEVELOPMENT

RASED راصد

الأداء التشريعي
لمجلس النواب السابع عشر

الدورة غير العادية
مجموع القوانين التي أقرها مجلس النواب خلال الدورة غير العادية
28

الدورة العادية الأولى
مجموع القوانين التي أقرها مجلس النواب خلال الدورة العادية الأولى
48

الدورة العادية الثانية
مجموع القوانين التي أقرها مجلس النواب خلال الدورة العادية الثانية
67

الدورة العادية الثالثة
مجموع القوانين التي أقرها مجلس النواب خلال الدورة العادية الثالثة
32

تاريخ حل المجلس النيابي السابع عشر
٢٠١٦/٥/٢٩

4

3

2

1

بداية انعقاد المجلس النيابي السابع عشر
٢٠١٣/١/٢٩

مجموع القوانين التي أقرها مجلس النواب السابع عشر 175 قانون

و قدّم المجلس النيابي السابع عشر (57) اقتراحاً بقانون توزعوا بين الدورات البرلمانية حيث كانت الدورة العادية الأولى الأكثر تقديما للاقتراح بقانون حيث تم تقديم (25) اقتراح بقانون، تلتها الدورة الغير عادية حيث تم تقديم (18) اقتراح بقانون وتم تقديم (8) اقتراحات بقانون خلال الدورة العادية الثانية وكانت الدورة العادية الثالثة الأقل تقديماً للاقتراح بقانون بحيث تم تقديم (6) اقتراحات بقانون، ويلاحظ بانه لم ينجح مجلس النواب باقتراح أي قانون جديد أو تعديل أي قانون من خلال الأداة التي قدمها لهم الدستور.

الاقتراح بقانون الذي قدمه المجلس النيابي السابع عشر

مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني
AL HAYAT CENTER FOR CIVIL SOCIETY DEVELOPMENT

55 اقتراح بقانون حفظت في أدراج المجلس

الاقتراح بقانون الذي تم إنجازه

١. الموافقة على الاقتراح بقانون المقدم بتاريخ ٢٠١٣/٧/١٧، حول تعديل المادة (١٧) من قانون المحكمة الدستورية.

٢. الموافقة على الاقتراح بقانون رقم (٢) تاريخ ٢٠١٣/٢/٢٤، حول تغليظ العقوبة على جرائم السرقة في قانون العقوبات.

الباب الثامن: أداء السيدات النواب في المجلس النيابي السابع عشر

أولاً: الإلتزام الإداري للسيدات

أظهرت نتائج تحليل إلتزام النواب السيدات بحضور الجلسات البرلمانية خلال المجلس النيابي السابع عشر أن النواب السيدات حضروا (97.6%) من مجموع أيام عمل المجلس النيابي السابع عشر.

- نسبة غياب السيدات خلال عمر المجلس السابع:
- مجموع غياب السيدات = 841
- مجمل أيام العمل للمجلس السابع عشر 34500
- نسبة غياب السيدات من مجمل أيام العمل خلال عمر المجلس السابع عشر (2.4%)

ثانياً: الأسئلة

قدموا النواب السيدات خلال المجلس النيابي السابع عشر (11%) من مجموع الأسئلة التي تم تقديمها من مجمل النواب.

ثالثاً: الاستجواب

من خلال مراجعة الاستجوابات التي تم قديمها خلال المجلس النيابي السابع عشر بينت النتائج أن النواب السيدات قدموا (29%) من مجمل الاستجوابات.

رابعاً: التمثيل النسوي في اللجان

عمل فريق راصد على تتبع نسبة تمثيل النواب السيدات في مقاعد اللجان الدائمة وكانت نسبة المقاعد التي شغلتها النواب السيدات (12.7%) من إجمالي مقاعد اللجان الدائمة خلال المجلس النيابي السابع عشر.

خامساً: التمثيل النسوي لرئاسة اللجان

حازوا النواب السيدات خلال مدة المجلس النيابي السابع عشر على (12.1%) من مجموع مقاعد رئاسة اللجان الدائمة.

سادساً: مداخلات السيدات خلال عمر المجلس

أظهرت تحليلات فريق العمل للمداخلات التي أوردها النواب خلال مدة المجلس النيابي السابع عشر أن النواب السيدات قدّ أوردن ما نسبته (12.4%) من مجموع المداخلات التي أوردها النواب خلال المجلس النيابي السابع عشر.

تمثيل النواب السيدات في المجلس النيابي السابع عشر

مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني
AL HAYAT CENTER FOR CIVIL SOCIETY DEVELOPMENT

نسبة غياب السيدات النواب

13.6%

تمثيل السيدات في رئاسة اللجان

نسبة رئاسة السيدات للجان الدائمة

12.1%

الأسئلة التي قدمتها السيدات النواب

نسبة الأسئلة المقدمة من السيدات

11%

المداخلات التي قدمتها السيدات النواب

نسبة مداخلات السيدات

12.4%

الاستجوابات التي قدمتها السيدات النواب

نسبة الاستجوابات المقدمة من السيدات

29%

تمثيل السيدات في اللجان الدائمة

نسبة تمثيل السيدات في اللجان الدائمة

12.7%

نسبة تمثيل السيدات في المجلس النيابي السابع عشر

12%